التغيرات في الاتحاد السوفيتي: محاولة للفهم

عليّ الدين هلال دسوقي
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمـــة

غريب أمر هذا القرن العشرين الذي تُطوى سنواته الأخيرة، ويبدو فيها التاريخ وقد تسارعت خطاه وتلاحقت تطوراته. لقد بدأ هذا القرن بحروب وتمخضات قادت الى الحرب العالمية الاولى، وتوسطته حرب عالمية ثانية، وكان من شأن كل منهما اعادة رسم خريطة العالم والقوى المسيطرة عليه. وها هو ينتهي بتغيرات كبرى، وخريطة جديدة للعالم وكأن حربا ثالثة قد حدثت.

لقد شهد هذا القرن في ربعه الأول قيام الثورة البلشفية، وشهد منتصفه اتساع حدود نفوذ الدولة السوفيتية عبر شرق اوروبا وهاهو ينتهي بتغيرات عميقة وتقلصات جوهرية في هذه المجتمعات. فاذا كانت اللينينية بمقولاتها السياسية والتنظيمية هي اسهام الثورة البلشفية في بدايات القرن، فان مايفعله ميخائيل غورباتشوف في نهاياته هو نقيض ذلك، واذا كان القرن العشرون قد بدأ بتفكك اوصال الامبراطورية النمسوية المجرية، والامبراطورية العثمانية ـ باسم الصحوة القومية ـ فهاهو ينتهي بانتفاضة القوميات في الاتحاد السوفيتي. وهكذا بدأ القرن وينتهي بحركات قومية. وعند تحليل مايحدث في الاتحاد السوفيتي من الضروري الاشارة الى عدد من الضوابط المنهجية في هذا الصدد:

اولها: ان التطور التاريخي لايعرف الاندفاعات العشوائية أو الانقطاعات المفاجئة، وان لكل شيء مقدماته واصوله وجذوره. وان ماقد يبدو مفاجئا عند النظرة الأولى والسريعة، يتضح ان له ارهاصات وتباكير يمكن للمراقب العلمي ان يتتبعها ويرصدها. ربما تكون المفاجأة في توقيت الحدوث أو لحظة الانفجار ولكن ليس في الحدث ذاته.

وثانيها: اننا بصدد تحليل حدث لم تكتمل فصوله بعد، وفي كثير من الاحيان فاننا لانرى سوى قمم جبال الثلج الطافية والتي تخفي تحتها الكثير من التفاصيل.

وثالثها: ضرورة التواضع في الاحكام والتقييمات، فمن من الباحثين توقع حدوث ثورة شرق اوروبا عام 1989 حتى قبل انفجارها بشهور قليلة؟! ان ذلك يشير الى ضرورة ادراك حدود العلم الاجتماعي في مجال التنبؤ أو الاستشراف، ويعلمنا اهمية التنبه لاخطار العمى الايديولوجي، والاحتراز من الانحياز للافكار المسبقة.

ورابعها: ضرورة تجاوز الانطباعات السطحية السريعة التي تغري بها سرعة التطورات وادوات الاعلام، وأهمية ان نسبر اغوارها في اطار تاريخي اوسع وان نميز بين «ردود الفعل» السريعة والوقتية و«الاثار» المترتبة على حدث ما والتي تتطلب وقتا اطول لتبلورها وبروزها.

لذلك من الخطأ ان نتسرع في الحكم على مايحدث، أو ان نقفز الى نتائج توحي بها الينا الصحافة فنحن ازاء حدث تاريخي ضخم، له جوانبه المختلفة واثاره المتنوعة، وتداعياته المتباينة حسب الآماد الزمنية. وتحديدا فمن الضروري ان نتخذ موقفا نقديا من اطروحتين مترابطتين تشهدان رواجا راهنا. الأولى تتعلق بنهاية التاريخ، والثانية تتعلق بنهاية الايديولوجية، فنحن بالتأكيد لانشهد نهاية التاريخ كما يرى الباحث الاميركي فوكوياما والذي استخدم هذا التعبير «الهيجلي» للتبشير بأن الرأسمالية قد حققت انتصارها النهائي على الاشتراكية. ولما كانت حركة التاريخ تتضمن بالضرورة - كما قال هيجل - صراعا بين اكثر من طرف، فانه عندما ينتهي هذا الصراع فان التاريخ يصل الى نهايته. ونحن لانعرف الان على وجه اليقين ماهو الشكل الذي سوف تتخذه الافكار الاشتراكية في المستقبل. لكن المؤكد ان الاشتراكية السوفيتية في شكلها التقليدي قد سقطت كنظام وكنموذج، والمؤكد ايضا ان مفاهيم مثل الحزب الواحد، والديمقراطية المركزية قد تعرت من كل شرعية أو تبرير، ولكن الاشتراكية كمفهوم وكأطروحة فلسفية سبقت الاتحاد السوفيتي بل وسبقت الماركسية ذاتها ولها مدارسها الفكرية وصيغها في غرب اوروبا وشمالها، ومازالت جزءا من التراث الانساني. ونحن لانعرف ايضا ماذا سيحدث في الدول الرأسمالية الغربية، وماهو مستقبل التنافس الاقتصادي بين اوروبا الغربية واليابان من ناحية، والولايات المتحدة من ناحية اخرى، ومانوع العلاقة التي ستقوم بين الصين واليابان والاتحاد السوفيتي.

واذا كان الصراع التاريخي بين الرأسمالية والماركسية قد انتهى حول شكل التنظيم الاقتصادي وطبيعة نظام الملكية فان ذلك لم يكن الخلاف الوحيد على جدول اعمال البشرية. فهناك القضية الخاصة بمفهوم الحرية في المجتمع الانساني وكيفية تحقيقها وقضية الدين والعلاقات الاجتماعية، وقضية العلاقة بين التقدم المادي والتقدم المعنوي والاخلاقي. كل هذه قضايا تثير خلافات حادة وسوف يستمر الصراع حولها، ويستمر

التاريخ البشري حسب مفهوم هيجل. ثم ان القول بنهاية التاريخ يعكس التمحور حول الذات الغربية في الوقت الذي يزداد فيه الحديث عن التداخل الحضاري والتفاعل بين الثقافات. فهذه النتيجة تم التوصل اليها من واقع تطور العلاقات بين الدولتين الكبريين وبين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، بينما يغفل الحركات الاجتماعية والتطورات الفكرية الحادثة في بقية انحاء العالم، وابرزها الصحوة الاسلامية التي تشهدها كل المجتمعات الاسلامية والتي تعبر عن احياء ايديولوجي واخلاقي يستند الى الاسلام. واطروحة «نهاية الايديولوجية» تعود الى الكتاب الذي يحمل هذا العنوان لعالم الاجتماع الاميركي «دانييل بل»، والذي انتهى فيه الى نتيجة مفادها أن التقدم الصناعي وازدياد الرفاهية سوف يقللان من اهمية الاعتبارات الايديولوجية. وهذا الرأي يغفل - كما ورد سلفا - ان الايديولوجيات تتناول قضايا اخرى غير تلك المتعلقة بالانتاج والتوزيع وان مجتمع الرفاهية - مع افتراض حدوثه - لايعني بالضرورة انهاء التباينات والتنوعات الفكرية المتصلة بقضايا مثل الهوية والانتماء والثقافة، وتلك المتعلقة بالجوانب الاخلاقية والمعنوية في المجتمع.

الاستجابة السوفيتية كرد فعل لتحدي الثورة التكنولوجية

يقولون ان مشكلة أي مجتمع ليست في عدم وجود الافكار الجديدة أو الصائبة ولكن في هيمنة الافكار القديمة وفي عدم القدرة على التخلص من الافكار الخاطئة ويبدو ان للبشر قدرة هائلة على رفض المعلومات والحقائق التي تتناقض مع معتقداتهم وانحيازاتهم المسبقة. والتاريخ يشير الى اكثر من مثال، فمع ان المخابرات الاميركية كان لديها كل المعلومات اللازمة التي تشير الى احتمال قيام اليابان بضربة مفاجئة ضدها في بيرل هاربر فان المحللين الاستراتيجيين استبعدوا ذلك تماما. وبنفس المنطق يمكن الاشارة الى ان الالمان كانت لديهم كل المعلومات عن تحركات الحلفاء في نهاية الحرب العالمية الثانية، فانهم لم يصدقوا احتمال عملية الانزال في نورماندي. والمنطق نفسه ينسحب على اسرائيل التي كانت لديها كل المعلومات الدقيقة عن التحركات العسكرية المصرية قبل اكتوبر 1973، الا انها لم تستنتج قيام مصر بالضربة الاولى. وسبب ذلك، هو هيمنة الانحيازات المسبقة على العقل الانساني التي تمنعه من رؤية الحقائق الوليدة وهي تنمو وتكبر، ومن استخلاص النتائج الضرورية لها. ويزداد ذلك عندما يطول أمد هذه الرواسب والافكار، فترقى الى مستوى المسلمات.

ان احدى علامات الحيوية الاجتماعية والفكرية هي القدرة على المراجعة، وعلى اعادة النظر، وعلى التصحيح عندما تتطلب الامور ذلك. والمجتمع الناهض هو ذلك الذي يستطيع التكيف مع الجديد، والذي لديه الامكانية على استيعاب افضل مالدى الغير. في

الولايات المتحدة مثلا تمت عملية مراجعة للنظام الرأسمالي بعد الازمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينات، وتدخلت الدولة في النظام الاقتصادي ودشن الرئيس روزفلت مشروعه الجديد، وظهر تعبير مجتمع الرفاهية. وفي كل الدول الرأسمالية توجد انظمة متقدمة للمعاشات والتأمين والضمانات الاجتماعية، كما توجد الضرائب التصاعدية على الاكثر دخلا ويسرا، ويوجد ايضا الحد الادنى للاجور لضمان مستوى معيشة الاقل دخلا.

في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية تأخرت عملية المراجعة، وترددت خطاها قبل غورباتشوف. ولكن غورباتشوف لم يظهر من فراغ، وهناك جذور لهذه العملية منها مظاهرات برلين الشرقية عام 1953 واضرابات العمال في بولندا عام 1955 وانتفاضة المجر في عهد ايمري ناجي عام 1956، ومنها انتقادات خروتشوف لتجاوزات الستالينية في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، ومنها ربيع براغ عام 1968 في عهد دوبتشيك الذي قضت عليه الدبابات السوفيتية، ومنها اصلاحات ليبرمان الاقتصادية في بداية عهد رئيس الوزراء كوسيجين، وسياسات اندروبوف الاصلاحية الذي لم يمهله القدر لكي يبلورها.

في هذا السياق نعتقد ان سياسات غورباتشوف يمكن فهمها في اطار ادراكه - والنخبة السوفيتية الجديدة - ان الهياكل الاقتصادية السياسية السائدة قادرة على مواجهة اثار «الثورة التكنولوجية» وعلى الوفاء بتطلعات المواطن السوفيتي، وعلى الدخول في مضمار التنافس التكنولوجي مع اميركا واليابان واوروبا. ونقصد بالثورة التكنولوجية: التقدم المتسارع على محاور المعلوماتية، والتقنيات الحيوية واحلال المواد وتطبيقات ذلك في مجالات الفضاء والتسليح، والالكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية والطاقات المتجددة، وتخليق مواد جديدة، والاتصال البشري، والتحكم بالانتاج المادي، والادارة العلمية. واذا أخذنا في الاعتبار الفجوة الزمنية بين اكتشاف علمي ما واستخدامه في مجالات المجتمع المختلفة، فان ذلك يعني أننا لم نشهد بعد سوى جزء من ثمار الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة. ومع ذلك فان النتائج التي تمت بالفعل أكثر من مبهرة.

ففي مجال الالكترونيات الدقيقة مثلا تم تصغير الحجم وتقليل التكلفة بشكل متزايد وبالذات في مجال الـ : Micro-Processor وبالشكل الذي يجعلها صالحة للاستخدام في عديد من مجالات المجتمع وخصوصا التحكم عن بعد وصناعة الآلات التي تقوم بالوظائف الميكانيكية للانسان (الروبوت)، والأقمار الصناعية وشبكات الاتصالات المعقدة. واذا كانت الثورة الصناعية الأولى قد حررت قدرات الانسان العضلية، فان الالكترونيات الدقيقة بادخالها «عقل وذاكرة» في الآلات والنظم المختلفة تدعم قدرات العقل الانساني وتقويها الى درجة لم يكن من الممكن تحقيقها من قبل. وتتسم الثورة التكنولوجية بعدد من السمات منها: انها تحدث بسرعة وبمعدلات متسارعة، ويدل على ذلك ضيق المدة مابين

اكتشاف علمي نظري ما وتطبيقه التكنولوجي، وانها تؤدي الى مزيد من تداخل العالم وترابطه، والى مزيد من الاعتماد المتبادل بين اطراف الثورة التكنولوجية. فمع ان الانسان يعيش على هذا الكوكب من ملايين السنين، فانه في السنوات الاخيرة فقط يمكن القول بأننا نعيش في مجتمع عالمي بحق، واذا اعتبرنا ان الحضارة هي انماط معيشة الانسان في علاقته ببيئته، فانه تحت تأثير التطور التكنولوجي المعاصر فان العالم يتجه نحو مزيد من التداخل الحضاري. يتمثل ذلك في السهولة التي يتم بها انتقال البشر والسلع والافكار والمعلومات عبر الحدود، كما يتمثل في الدور المتزايد للشركات دولية النشاط، وفي دولنة الاقتصاد العالمي. وفي ازدياد الطابع العالمي لعدد من القضايا مثل انتشار السلاح النووي، وتلوث البيئة والبحار. واخيرا يتمثل في ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل الجماعة الاوروبية عام 1992، والاتحاد الجمركي بين الولايات المتحدة وكندا، والتكتل الاقتصادي الباسيفيكي.

ومن آثار هذه الثورة ايضا انها تؤدي الى تقسيم دولي جديد للعمل بمقتضاه يتم توزيع العملية الصناعية بين اكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات اي منتج نهائي في اكثر من مكان وفي هذا الاطار تتسع الفجوة بين الذين يمتلكون قدرات التعامل التكنولوجي والذين لا يمتلكونها. ويعطي هذا الوضع للمتقدمين قدرات اضافية فالميزة النسبية للدول النامية والتي كانت تغري الشركات دولية النشاط بالاستثمار فيها وهي رخص الايدي العاملة، سوف تتجه تدريجيا للانخفاض تحت تأثير التطور التكنولوجي الا في ما يتعلق بالصناعات الملوثة للبيئة أو ماشابه ذلك. تتضمن هذه الثورة ايضا ازدياد أهمية دور المعرفة، فالسمة الرئيسية للثورة التكنولوجية المعاصرة هي اعتمادها على المعلومات وانها تقوم على مصدر متجدد ولانهائي قوامه العقل. فعلى خلاف الثورة الصناعية الأولى التي اعتمدت على مصادر غير متجددة كالحديد والفحم والنفط، فان الثورة الراهنة تعتمد على مصدر متجدد وهو التدفق اللامتناهي للمعرفة وقد أدى ذلك الى اعادة النظر في مفهوم المعلومات بحيث أصبح ينظر لها كمصدر متجدد وكأحد الموارد الاقتصادية شأنها في ذلك شأن عناصر الانتاج الأخرى، وفي هذا السياق يصبح انتقال المعلومات بمثابة أحد مظاهر انتقال السلع أو عناصر الانتاج. وبرزت تكنولوجيا المعلومات وهي تلك التكنولوجيا التي تتعلق بجمع وتوصيل وتخزين واستعادة ومعالجة وتخليق المعلومات، ونشأت حول هذه العمليات مجموعة من الوظائف تسمى بصناعة المعلومات به. لقد ادى ذلك الى انهيار حاجز المسافات بين الدول والقارات والى ازدياد احتمالات التأثير بما يحدث في دول وبلدان اخرى. وهكذا فان الفصل بين الداخل والخارج يتقلص بسرعة، ولم يعد من الممكن عزل مجتمع ما عما يحدث خارجه أو منع ما يحدث داخله من التأثير على الخارج.

ولسنا هنا بصدد تحليل كل جوانب الثورة العلمية التكنولوجية أو عرض آثارها السياسية والاجتماعية، ولكن مايشغل الانتباه ان هذه الثورة بتداعياتها في نهاية السبعينات والنصف الاول من الثمانينات مثلت البيئة الموضوعية للتفكير السياسي الجديد في الاتحاد السوفيتي، ووضعت محكا للمقارنة يستطيع القادة السوفيت الجدد ان يحتكموا اليه في مجال المقارنة بين اوضاعهم وتلك السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة. ومن هنا يمكن القول ان مايحدث في الاتحاد السوفيتي هو نتاج الثورة التكنولوجية على مستويين: على مستوى النخبة الحاكمة، فانه يعبر عن ادراكها بأنه لاسبيل للمشاركة في هذه الثورة على مستوى الندية الا بتغيير لهياكل الدولة ومؤسساتها. وعلى مستوى الجماهير، فانه يعكس تأثير ادوات الاعلام والاتصال وثورة التوقعات التي خلقتها.

أبعاد التغيير واعادة البناء

ينطلق التفكير السوفيتي الجديد من مفهومين هما البريستوريكا (اعادة البناء) والغلاسنوست (الانفتاح والمصارحة) ويصفه غورباتشوف بأنه «ثورة من اعلى» ضد الانحراف والجمود اللذين اديا الى الركود الاقتصادي وعزل الدولة والحزب - عن الشعب. ويقوم هذا التفكير على مقولة «وحدة العالم» وذلك تحت تأثير الثورة التكنولوجية والتقدم الرهيب في اسلحة الدمار الشامل، مما ادى الى وحدة المصير الانساني، اذ لم يعد من الممكن تحقيق امن أي دولة بمعزل عن الدول الاخرى. وجاءت حادثة تشرنوبل لتؤكد معنى الامن المتبادل وازدياد ارتباط عناصر الامن عبر الحدود الدولية. اضف الى ذلك ان المشاكل الجديدة التي يواجهها العالم مثل البيئة والتلوث والبحار والسلاح النووي وتبديد الموارد تحتاج الى تعاون دولي لمواجهتها. وكانت هذه منطلقات غورباتشوف التي اوصلته الى أربع نتائج مهمة:

الأولى : ان الاعتماد المتبادل هو القانون الاساسي في العلاقات الدولية الراهنة فالحرب النووية لم تعد ممكنة، لذلك فان الامن المتبادل يتطلب التخفيض المستمر لمستوى التوازن العسكري. وانعكس ذلك على نظرة السوفيت الاقتصادية فأسقطوا فكرة اقامة سوق اشتراكي، ليقبلوا فكرة وجود سوق عالمية واحدة على الجميع ان ينخرطوا فيها، وانعكس ذلك في السياسة الخارجية على تنشيط الامم المتحدة، وبحث انضمام موسكو الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وارتبط بذلك الدخول في مفاوضات لوقف سباق التسلح وتدمير المخزون القائم وخفض القوات في اوروبا والعمل على تسوية النزاعات الاقليمية.

الثانية : ان التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية لم يعد التناقض الرئيسي في النظام الدولي بل توارى لصالح التناقض الاهم والمتعلق باستمرار البشرية أو فنائها. ووفقا لهذا

التصور الايديولوجي فانه لما كان مصير العالم مهددا فان هذا التهديد يسبق أي موضوع آخر. ولاشك ان ذلك يمثل تحولا مهما في النظرة الايديولوجية السوفيتية وهو ليس تكرارا لمفاهيم التعايش السلمي بين العالمين، وانما سياسة جديدة تقوم على مفهوم العالم الواحد.

الثالثة : نزع الصفة الايديولوجية عن العلاقات الدولية، ووفقا لغورباتشوف من الخطر - والخطأ - ادارة العلاقات بين الدولة من منطلق الصراع الطبقي أو من مفهوم الصراع بين النظم الاجتماعية المختلفة. الاساس في التفكير السوفيتي الجديد هو الانفتاح على كل القوى الفاعلة في العالم والتعامل معها على اساس واقعي.

الرابعة : ان المبدأ الذي يحكم حل النزاعات الدولية هو توازن المصالح وليس توازن القوى. بمعنى ان تسوية كل نزاع ينبغى ان تحترم المصالح المشروعة لاطراف النزاع، وان لايتم حسمها وفقا لمقتضيات توازن القوى او توازن السلاح بين الاطراف.

ورغم التأكيد على وحدة العالم والاعتماد المتبادل فانه يبدأ احيانا «كتبرير ايديولوجي» اكثر من كونه سببا لتفسير التغير في الاتحاد السوفيتي. فالحقيقة ان الاتحاد السوفيتي ليس طرفا جوهريا في السوق الدولية سواء من حيث حجم التجارة الدولية، أو حجم الاستثمارات، أو التعاون في مجال الاتصالات وهو غير موجود في المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تؤثر على هذه السوق. لذلك من الاصح القول بأن الاعتماد المتبادل هو «هدف» لعملية التغيير وليست سببا له. وفي هذا السياق تبلورت توجهات السياسة الخارجية السوفيتية والتي تتمثل بوقف وانهاء الحرب الباردة مع الولايات المتحدة، واعادة النظر في العلاقة بين حلفي شمال الاطلنطي ووارسو، وخفض التسلح، والعمل على تحييد أوروبا من خلال مفهوم البيت الأوروبي الكبير، وابقاء خريطة الحدود السياسية الاوروبية على ماهي عليه حسب اتفاقيات هلسنكي لعام 1975. والانسحاب من مناطق المواجهة المسلحة (افغانستان وانغولا)، وبالدعوة لعدم استخدام القوة في حل النزاعات الاقليمية، وبالانفتاح على كل الدول بغض النظر عن نظمها السياسية والاجتماعية.

وفي هذا الاطار يمكن التمييز بين ثلاثة تطورات مهمة:

1) **التطور الديمقراطي** : يتضمن هذا التطور تغيرا جوهريا في هيكل الحياة السياسية وعملية صنع القرار. واهم معالم هذا التطور تقلص دور الحزب الشيوعي وانهاء شرعية احتكاره للسلطة السياسية، والسماح للقوى السياسية الاخرى بالوجود والنشاط، والاقرار بمبدأ التعددية السياسية والسماح بتعدد الاحزاب والقوى السياسية، والتوسع في قنوات المشاركة السياسية، واحترام حقوق الانسان. ويمكن اعتبار يوم 8 فبراير عام 1990 تاريخا فاصلا في هذا التطور وذلك عندما قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي انهاء احتكار الحزب للسلطة وذلك بتعديل المادة السادسة من دستور 1977. وجاء التعديل

ليغير من الدور الطليعي للحزب، وينص على مشاركة الحزب في ادارة البلاد بالتعاون مع المنظمات الاجتماعية الاخرى. كما تم تدعيم سلطات رئيس الجمهورية، وبمقتضى ذلك تركزت السلطة في الحكومة وليس في الحزب، وتم ابعاد الحزب عن الادارة اليومية للبلاد، وادى الفصل بين المؤسستين الى فتح الباب نظريا امام تعدد الاحزاب.

2) **التطور الاقتصادي** : تقوم استراتيجية الاصلاح الاقتصادي على تنشيط الاقتصاد السوفيتي وذلك بعد تخفيف الاعباء الخارجية عنه من خلال تخفيض الميزانية العسكرية عبر برنامج جاد لخفض التسلح، ودعوة اوروبا الغربية الى تحمل اعباء الازمة الاقتصادية في شرق اوروبا. وليس من المبالغة القول ان نجاح مجمل سياسات غورباتشوف سوف يتوقف على نجاحها في تحريك الاقتصاد السوفيتي وتعبئة موارده وانعكاس ذلك على مستوى معيشة الانسان العادي. وفي هذا المجال يتضمن برنامج الاصلاح معالجة المشاكل الناجمة عن سوء الادارة، الذي نجم عن البيروقراطية المفرطة ومركزية التخطيط وضعف الحافز على العمل، وذلك من خلال عدد من السياسات:

أ) تطوير الادارة الاقتصادية وذلك بالتحول من التخطيط المركزي الى التخطيط اللامركزي واعطاء الشركات والمؤسسات حق اعداد خططها وميزانيتها، واعطائها قدرا اكبر من الاستقلال في تحديد الاولويات وسياسة الاجور وامكانية الاستغناء عن العمال.

ب) السماح بالنشاط الخاص في عدد من المجالات.

جـ) اعلان دور الربح كمؤشر للكفاءة الانتاجية مع زيادة الحوافز المادية وتأكيد دورها في زيادة انتاجية العمل، وتحسين نوعية السلع والخدمات. ويدخل في ذلك اشراك العمال في الارباح.

د) رفع الدعم عن بعض السلع وتركها لالية السوق.

والسؤال المهم في هذا المجال هو: ماشكل النظام الاقتصادي السوفيتي في المستقبل؟ وما حجم القطاع الرأسمالي في هذا الاقتصاد؟ وما طبيعة العلاقات التي ستنمو بين القطاع العام والقطاع الخاص فيه؟ وكيف يؤثر ذلك مستقبلا على طبيعة الاقتصاد وهويته؟.

3) **التطور القومي** : ويتمثل في انبعاث الروح القومية في الدولة السوفيتية والتي اتخذت شكل الانفجارات السياسية في ارمينيا وآذربيجان (والتي وصلت الى حد المواجهة المسلحة)، وشكل اعلان الاستقلال في جمهورية ليتوانيا والحديث عنه في استونيا ولاتفيا، وشكل الانبعاث اللغوي الثقافي في اوكرانيا ومولدافيا وجمهورية روسيا البيضاء ذاتها، وشكل مطالبة القوميات التي ارغمت على الرحيل من مواطن اقامتها الى العودة (حالة التتار والالمان السوفيت)، وشكل الهجرة اليهودية الى الخارج.

ان مشكلة القوميات ترتبط بصيغة الاتحاد السوفيتي وتكوينه الاثني، فهو يضم حوالي 400 قومية وأمة ومجموعة سكانية، ينتشرون في 15 جمهورية ذات سيادة، و 20 جمهورية تتمتع بالحكم الذاتي. وهذه المشكلة هي محصلة ثلاث سياسات من العهد الستاليني، وهي سياسة الضم القسري لبعض القوميات، والترحيل لشعوب من مناطقها الاصلية لمناطق اخرى لاسباب سياسية وامنية، والحاق اقاليم ذات أغلبية قومية بجمهوريات اخرى. ولاشك في ان الاتحاد السوفيتي يقف موقفا حرجا ازاء هذه القضية، اذ كيف يبرر شرعية استمرار وجود ليتوانيا ضمن الاتحاد بعد اعترافه بأن جمهوريات البلطيق قد الحقت بموسكو بطريقة غير شرعية بموجب ملاحق سرية للمعاهدتين اللتين ابرمتا مع هتلر في عام 1939، واللتين يعتبرهما هو نفسه باطلتين ولاغيتين. وكيف يبرر ذلك في الوقت الذي يتحدث فيه عن ضرورة تجاوز الاسلوب الستاليني في التعامل مع القوميات والعودة الى المبادىء اللينينية والتي لاتستبعد امكانية الانفصال. من ناحية اخرى فان موقف موسكو تجاه جمهوريات بحر البلطيق سوف تكون له اثاره على الجمهوريات الاسلامية. ويبدو ان موضوع القوميات سيظل مصدرا للقلاقل السياسية، ومن الارجح ان يقود ذلك الى تكريس مبادىء الفيدرالية الصحيحة بحيث تزداد مساحة الاستقلال الذاتي الذي تتمتع به القوميات.

الاتحاد السوفيتي والماركسية «الى اين»؟

المتابع للادبيات السوفيتية في ظل التفكير السياسي الجديد يجدها تشير الى ان السياسات الاصلاحية ظهرت استجابة لازمة داخلية، عَمَّقَ الشعور بها تعدي الثورة التكنولوجية وادراك استحالة ملاحقتها في ظل الاوضاع القائمة. وتشير هذه الادبيات باستمرار الى مرحلة «الركود البريجنيفي»، والاثار الاقتصادية والاجتماعية بل والاخلاقية له. وينتقد غورباتشوف اقبال السوفيت على شرب الخمر ويعتبر ذلك مظهرا للازمة الروحية الاخلاقية التي اوجدها النظام السابق، لذلك فان الاصلاحات الراهنة في الاتحاد السوفيتي تتميز ـ عن كل ماسبقها من افكار وبرامج ـ بشمولها وتكاملها. فنحن لسنا ازاء اصلاح اقتصادي وحسب، بل أزاء تغيير شامل يمس السياسة والاقتصاد والاجتماع ومن ثم الاثار والتداعيات المتنوعة التي اوجدها. وفي مجال تكييف هذا التغيير سارع الايديولوجيون على جانبي الطريق بوضعه في قوالب جاهزة. بعض الماركسيين اعتبروه تطبيقا للماركسية بآليات جديدة وانه احياء للقيم الماركسية الاساسية، وان اصلاحات غورباتشوف انهت مرحلة من التطور الاشتراكي ووضعت الاساس لمرحلة جديدة من هذا التطور. من ناحية اخرى اعلن بعض الليبراليين افلاس الماركسية والاشتراكية، واكدوا ان اصلاحات غورباتشوف تضع الاساس لعودة روسيا ثقافيا الى بيتها الأوروبي واقتصاديا الى

السوق الرأسمالية. إلا اننا لانستطيع علميا ان نرجح احد الرأيين على الآخر، أن مثل هذا الترجيح يتطلب معلومات وبيانات، غير متوفرة حول كثير من المسائل ومنها على سبيل المثال، مستقبل العلاقة بين القوى الدولية الكبرى، شكل التوازنات الاستراتيجية، اشكال التناقض أو التنافس الجديدة في العالم، شكل الاتحاد السوفيتي واحتمال انفصال بعض القوميات عنه واثر ذلك على الامن الأوروبي. لذلك من الافضل ان نثير عدداً من الاشكاليات والقضايا النظرية التي يطرحها التغيير في الاتحاد السوفيتي:

الاشكالية الأولى : هي تلك المتصلة بالعلاقة الجدلية بين شكل النظام السياسي والاثار المترتبة على سياساته. لقد كتب ماركس مرة ان كل نظام يضع بذور فناءه، ويبدو ان النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا ليس استثناء من ذلك. اذ يمكن النظر الى مايحدث في الاتحاد السوفيتي على انه نتيجة لسياسات التصنيع والتحديث التي اتبعها النظام السوفيتي ذاته وادت الى ثورة توقعات لم يستطع النظام ان يستجيب اليها. لقد استطاعت هذه المؤسسات الاقتصادية والسياسية ان تضطلع باعباء المرحلة الأولى من عملية التصنيع والتحديث بما تتضمنه من نشر التعليم، وبناء البنية التحتية من طرق ومواصلات ووضع اسس الصناعة الثقيلة. ولكن هذه المؤسسات لم تتمكن من ادارة مجتمع صناعي متقدم بالكفاءة نفسها، وفشلت في توفير امكانات التجديد التكنولوجي من داخلها، ومن ثم فقد اوجدت القوى التي سعت الى تغييرها.

ويرتبط بهذا المعنى ماتنبأ به كل من صامويل هنتجتون وزبجينو برجنسكي في كتابهما بعنوان «القوة السياسية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي» والذي صدر في الستينات من ان النظام السوفيتي والاميركي سوف يقتربان من بعضهما البعض بفعل متطلبات ادارة المجتمع الصناعي المتقدم. بحيث يأخذ النظام الرأسمالي افضل مافي النظام الاشتراكي وبالعكس.

الاشكالية الثانية : تتعلق بالاعتراف بالتعددية السياسية في المجتمع والاقرار بحق الاختلاف وتعدد الرأي اساسا لقيام النظام الديمقراطي. ان منع الاراء الاخرى أو الحيلولة دون السماح لها بالتعبير عن نفسها لايعني اختفاءها، فالذي يحدث ان هذه الاراء تستمر في الوجود والتطور تحت الارض. وهذا ماتشير اليه كل تجارب الدول التي اخذت بنظام الحزب الواحد ردحاً طويلا من الزمان ثم عادت الى نظام تعدد الاحزاب. فمع هذه العودة عادت التيارات السياسية المختلفة الى الظهور (يمكن في هذا الصدد الاشارة الى حالة اسبانيا والبرتغال ومصر على سبيل المثال).

وفي الاتحاد السوفيتي، ونظرا لطول مدة حكم الحزب الواحد فيه، فان عودة التيارات السياسية تأخذ شكلا متميزا وهو انبعاث الروح القومية. فبعد سنين طويلة من

التلقين الايديولوجي عن الأممية والاخوة الانسانية والعداء للتفكير القومي ، يشهد المراقب حركات قومية عارمة في الاتحاد السوفيتي تؤكد أن هذه الروح كانت موجوده دوما ، وان لم يكن مسموحا التعبير عنها . ان ذلك يطرح اسئلة تستدعي التأمل حول مصادر استمرار الاتجاهات الفكرية والولاءات الاولية رغم حظرها والتلقين الرسمي ضدها لاجيال متعاقبة ، وحول آليات الحفاظ على هذه الاتجاهات ونقلها من جيل لاخر ، وحول كيفيه التعامل مع التعدد الاجتماعي ـ الثقافي أو الفكري ـ السياسي في مجتمع ما . وحول علاقة التعددية السياسية (احزاب سياسية) بالتعددية الاجتماعية (التعددية الثقافية ـ الاثنية) وعما اذا كانت التعددية السياسية تمثل الصيغة التنظيمية المثلى للتعامل مع التعددية الاجتماعية .

الاشكالية الثالثة : تتصل بالعلاقة بين الايديولوجيا والواقع ، وبين النظرية والممارسة في العمل السياسي السوفيتي ، والى أي مدى خضعت الاجتهادات الايديولوجية لاعتبارات مصلحة الدولة السوفيتية . فعلى سبيل المثال عندما وقع لينين معاهدة للصلح في المانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى ، وقام بتدشين السياسة الاقتصادية الجديدة ، أو عندما وقع ستالين معاهدة مع المانيا النازية ، أو عندما اعلن خروشوف سياسة التعايش السلمي ، أو عندما التزم بريجنيف بمفهوم للامن حول دول المنظومة الاشتركية . . . في كل من هذه الحالات ارتبطت الممارسة بموقف ايديولوجي اتشح بمفاهيم الماركسية ـ اللينينية ومقولاتها النظرية . وصار الخروج عن هذا الاجتهاد في الحركة الشيوعية العالمية بمثابة انحراف ايديولوجي أو فكري . وفي ضوء التطورات الراهنة يثار السؤال عن ضرورة المراجعة ، والى أي مدى كانت هذه المواقف تعبيراً عن مصلحة الدولة السوفيتية التي رأت ان تكسبها الصفة الايديولوجية .

الاشكالية الرابعة : تتصل بالعلاقة بين الماركسية والديمقراطية . ففي تطور الفكر والممارسة الديمقراطية في العصر الحديث اتسعت الهوة بين الديمقراطية والماركسية . فالديمقراطية ارتبطت بالتطور الرأسمالي الذي قدم منظروه مفهوم «الديمقراطية الليبرالية» التي اكدت على حرية الفرد والحريات العامة في المجتمع وابرزها حق تكوين الاحزاب السياسية والتنظيمات ، اما الماركسية اللينينية فقد بلورت مفاهيم الحزب الطليعي ، ودور النخبة ، والمركزية الديمقراطية . ثم افرزت في الممارسة نمطا استبداديا للسلطة يقف على رأسه شخص واحد يمارس سلطات واسعة دون رقابة أو محاسبة .

ومصدر الاشكالية من الناحية النظرية ان افكار كارل ماركس لم تتضمن شكلا معينا لانظمة الحكم ، وكان كثير من الاحزاب الشيوعية الاشتراكية يعمل في اطار تعدد الاحزاب وفي ظل الاعتقاد انها تناضل للوصول الى الحكم من خلال صناديق الانتخاب ومقاعد البرلمان . ولكن هل كانت هناك امكانية لتطبيق الصيغة الاقتصادية السوفيتية بما ارتبط بها

من تأميمات واسعة وتخطيط مركزي شامل وتحكم في الاسعار في ظل وجود تعدد للاحزاب. بعبارة اخرى هل العلاقة بين حرية السوق في النظام الرأسمالي وتعدد الأحزاب فيه من ناحية، والتخطيط الاقتصادي والملكية العامة في النظام الاشتراكي وحزبه الواحد من ناحية اخرى. . هل هذه العلاقة ضرورية ولزومية؟ أم انه يمكن «فك الارتباط» بين الاثنين، بحيث يمكن تصور نظم اشتراكية تقوم على تعدد الاحزاب. وهل يمكن ان يكون في رحم التطورات التي تحدث في الاتحاد السوفيتي ما يزيل الفجوة بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية واعادة التكامل الى مفهوم الديمقراطية.

الاشكالية الخامسة والاخيرة: وتتعلق باعادة تعريف عناصر القوة الدولية وازدياد عنصر التفوق الاقتصادي ـ التكنولوجي على حساب عنصر القوة العسكرية وبالتوازنات الدولية الجديدة التي من المتوقع بروزها مع نهاية هذا القرن وأثر ذلك كله على دول العالم الثالث والمنطقة العربية ولكن تناول ذلك يحتاج الى معالجة مستقلة.

تعقيب
التغيرات في الاتحاد السوفيتي: محاولة للفهم

سمعان بطرس فرج الله
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

ان المناقشة التي يطرحها أ. د. علي الدين هلال دسوقي حول «التغيرات في الاتحاد السوفيتي: محاولة للفهم» تندرج ضمن الموضوعات العديدة التي بدأ يزخر بها الادب السياسي في الوطن العربي، لمحاولة فهم ما يجري من تحولات جذرية في منطقة حيوية من العالم، والتي تمثل منعطفا لمرحلة جديدة من العلاقات الانسانية على مستوى الكون. وتتميز المناقشة بخاصيتين رئيسيتين: البعد عن التفاصيل والجزئيات التي قد تحجب جوهر الموضوع من جانب، والتجرد الوجداني الذي يرتبط عادة بانتماءات ايديولوجية مسبقة لهذا الباحث أو ذاك من الجانب الآخر.

ولكن ومن ناحية اخرى فان المناقشة تتميز بالحذر الشديد جدا ازاء تقييم ما يجري من تطورات في الاتحاد السوفيتي، وهو حذر طبيعي عند كل مفكر جاد امام احداث لم تتبلور بعد في شكل مستقر. فالوضع الراهن في الاتحاد السوفيتي ليس هو الوضع النهائي، لان الاحداث قد تأخذ في المستقبل أبعادا غير متوقعة ومستقلة عن ارادة الحكام. وبالتالي فان الاحداث الجارية لا تعتبر مرجعا يمكن الاستناد اليه للتفسير والتقييم، ناهيك عن استشراف المستقبل. ونستشف حذر المؤلف من الضوابط المنهجية التي استهل بها دراسته ـ ونحن على اتفاق تام معه حول تلك الضوابط ـ والتي من شأنها كبح اغراء التسرع في الحكم على حدث تاريخي متعدد الابعاد قد تترتب عليه آثار وتداعيات غير متوقعة بالمنطق المجرد. ولذلك فان الكاتب، وان كان يطرح اشكاليات وقضايا متعددة، فانه يشعر بحرج كبير في الحكم عليها وتقييمها. وهكذا فان المناقشة المطروحة ليست في حقيقتها محاولة لادراك جوهر ما يجري في الاتحاد السوفيتي من تطورات، بقدر ما هي حافز للمثقفين العرب على اعمال الفكر والاجتهاد ولمتابعة وفهم ما يحدث. يستهل الكاتب مناقشته بنظرة شاملة للقرن العشرين، وهنا قد لا نتفق معه في تلك النظرة. صحيح ان القرن العشرين قد بدأ

بتغيرات كبرى ووضع خريطة جديدة للتوازنات العالمية. وصحيح ايضا انه ينتهي بتوازنات عالمية جديدة، ولكن هذه السمة لا ينفرد بها القرن العشرون. فان التغير الجوهري في التوازنات العالمية هو معيار التمييز، من المنظور السياسي، بين عصر وآخر، فالعبرة ليست بالتغير في حد ذاته ولكن بنوعيته. ومن هذا المنطلق نرى ان ما يميز القرن العشرين هو انه بدأ بأفول نجم اوروبا عن المسرح العالمي (نتيجة لتطور حركات التحرر القومي في آسيا ثم في افريقيا، ونتيجة لقيام دول لا تنتمي جغرافيا الى القارة الاوروبية ـ الولايات المتحدة الاميركية واليابان ـ بدور بارز في السياسة العالمية). وينتهي القرن بعودة القارة الاوروبية الى تأكيد دورها الحيوي على المسرح العالمي. وهكذا يبدأ القرن الحادي والعشرون بعودة القارة الاوروبية الى دورها كفاعل رئيسي في السياسة العالمية. فجوهر التغير في التوازنات ليس على مستوى الوحدات السياسية المستقلة فحسب، ولكن على مستوى القارات.

كذلك نأخذ على الكاتب في مستهل مناقشته قوله بأنه «اذا كانت اللينينية بمقولاتها السياسية والتنظيمية هي اسهام الثورة البلشفية في بدايات القرن، فان ما يفعله ميخائيل غورباتشوف في نهايته هو نقيض ذلك». هذا القول فيه مصادرة على المطلوب، ويتعارض مع الموقف الحذر الذي يتخذه الدكتور دسوقي من الحكم المتسرع على ما يجري من احداث في الاتحاد السوفيتي، وهذا الحذر هو الذي دفعه الى رفض اطروحتين رائجتين في الادب السياسي والاعلامي الغربي ـ وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية ـ وتتعلقان «بنهاية التاريخ» و«نهاية الايديولوجية»، ونحن نتفق تماما مع الباحث في موقفه النقدي لهاتين الاطروحتين. صحيح ان شكلا تنظيميا للاشتراكية ـ وهو التنظيم التقليدي السوفيتي ـ قد انهار «كنظام وكنموذج»، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة ان تاريخ الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية قد انتهى بانتصار الرأسمالية على الاشتراكية انتصارا نهائيا. فالاشتراكية كفلسفة وكحركة سابقة على النموذج السوفيتي اصبحت جزءا من التراث الانساني ككل. فالتخلي عن شكل تنظيمي معين لها، لا يعني التخلي عن ذلك التراث. وسيظل التضاد قائما بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي الى ان ينتهي بالتوفيق بينهما، وليس بانتصار الرأسمالية على الاشتراكية، وسنعود الى هذه النقطة عند مناقشة مستقبل الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي. كذلك نتفق مع الباحث في رفضه لاطروحة «نهاية الايديولوجية». وكما قال Stephane Bernard، الاستاذ بجامعة بروكسل الحرة «ان الايديولوجيات لا تموت الا لتبعث من جديد» (Le Monde Diplomatique, Fev. 1990, P.7). فالايديولوجية هي ادراك للواقع في بيئة معينة وفي مرحلة تاريخية معينة. وقد يتغير الادراك بالقياس الى المكان والى الزمان، ولكن لا يمكن القول بنهاية الادراك. صحيح قد تفقد الايديولوجية بعضا من أهميتها كعنصر من عناصر الصراع الدولي، ولكنها تظل قائمة بل وتحتفظ ببعض الاهمية.

فالمسألة ترتبط بترتيب الاولويات بين عوامل السياسة الخارجية لدولة معينة، وليس بزوال احد هذه العوامل كلية. وهكذا - شئنا أو أبينا - فان الايديولوجيتين الرأسمالية والاشتراكية محكوم عليهما بالعيش معا، ومع ايديولوجيات اخرى، في تفاعل مستمر بين تباينات فكرية تتصل بكافة جوانب حياة المجتمعات البشرية.

يخصص الكاتب عدة صفحات للكشف عن اسباب «المراجعة» السوفيتية الحالية ومدى التغيير استجابة لتلك المراجعة. وهنا لنا وقفة، فقد نتفق مع الكاتب في بعض الامور، ونفترق عنه في امور اخرى. اننا نتفق معه في الملاحظة العامة التي تؤكد على ان اي مجتمع بشري يتميز بالبطء الشديد في تقبل الافكار الجديدة - بل ورفضها احيانا - متى تعارضت مع معتقداته السابقة. فان تغيير القيم اصعب بكثير من تغيير العناصر المادية في حياة أي مجتمع، فهذه حقيقة اكدها منذ زمن بعيد علماء الاجتماع وعلماء النفس، خصوصا أولئك الذين اهتموا بدراسة ظاهرة الصراع (نظرية تناقض الادراكات). ونتفق مع الكاتب ايضا في رصده للواقع الذي يثبت ان النظام الرأسمالي كان اكثر استجابة من النظام الاشتراكي السوفيتي للتكيف مع كل متغيرات جديدة.

ولكننا نفترق عن الكاتب - ولا نقول نختلف معه - في تفسير فشل الارهاصات الاصلاحية التي قامت بها حكومات سوفيتية سابقة، لا سيما في عهد لينين وفي عهد خروتشوف. فان فشل هذه المحاولات الاصلاحية لا يرجع الى عدم ادراك تدهور الاوضاع الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي، وضرورة الاصلاح بالقياس الى «الوضع التاريخي الفعلي» للبلاد على حد تعبير لينين - أي استجابة لمتطلبات العصر. ولكن الفشل يرجع، في رأينا، الى سببين رئيسيين: السبب الاول، ان هذه المحاولات الاصلاحية كانت جزئية، أي ارتبطت باصلاح قطاع أو آخر من القطاعات الاقتصادية، فلم تمتد الى كافة مظاهر حياة الجماعة السوفيتية. والسبب الثاني - وهو الاهم في نظرنا - ان هذه المحاولات ارتبطت بالمؤسسات القائمة في اطار ما يسمى «باشتراكية الدولة» التي تحولت الى «رأسمالية الدولة»، الى درجة ان لينين وصف «سياسته الاقتصادية الجديدة» (NEP) بأنها «تراجع تكتيكي» لا يمس جوهر النظام. ومنذ ذلك الحين، تقوقع النظام المؤسسي السوفيتي داخل صيغة جامدة: اما بقاء الوضع المؤسسي على ما هو عليه، واما انهيار كل شيء. ولذلك فشلت محاولة خروتشوف الاصلاحية التي هدفت الى اصلاح مؤسسات الحزب والدولة في اطار «محاربة الستالينية»، واستنادا الى مبدأ «النقد الذاتي» و«الاصلاح الذاتي»، بدلا من ان يستند الى التأييد الجماهيري لاصلاحاته. فقد اقصته اللجنة المركزية عن السلطة خوفا من ان تفقد اجهزة الحزب وأجهزة الدولة احتكار السلطة. وهنا نلمس قوة الحركة الاصلاحية التي يقودها غورباتشوف الآن، فهي لا تتميز بالشمول فحسب، استجابة

«للوضع التاريخي الفعلي للاتحاد السوفيتي في اواخر القرن العشرين» (وهنا تبرز اهمية الثورة التكنولوجية وفكرة «وحدة العالم» استنادا الى واقع «الاعتماد المتبادل». وبهذه المناسبة نرفض فكرة الباحث التي تدعي بأن الاعتماد المتبادل هو «هدف» لعملية التغيير وليست سببا له)، ولكنها تنصب اساسا على تبني آليات جديدة لاحداث التغيير السلمي في مؤسسات الحزب والدولة، استجابة لتطلعات الجماهير السوفيتية، واستنادا الى تأييدها. ولذلك فان الدعامة الحقيقية لاصلاحات غورباتشوف هي مقرطة الحياة السياسية في جو من المصارحة والحوار الواسع البناء (غلاسنوست). وهكذا يتحول النظام الاشتراكي من «اشتراكية الدولة»، و«اشتراكية الحزب الواحد»، الى اشتراكية جماهيرية تصبح اكثر احساسا بضرورة الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه النظام العالمي ككل. ولا يهم بعد ذلك معرفة مختلف مظاهر «اعادة البناء»، فان تلك الابعاد مرهونة بالاحتياجات الفعلية، الثابت منها والمتغير. وربما هذا ما يفسر ـ ويبرر في نفس الوقت ـ عدم اجابة الكاتب عن سؤال هام حول شكل النظام الاقتصادي السوفيتي في المستقبل.

هذا التوجه الديمقراطي لا يخلو من محاذير، فان الشعب لم يألف الحياة الديمقراطية، سواء في ظل الحكم القيصري، أو في ظل الحكم الاشتراكي: فقد اعتاد الرضوخ للنظام التسلطي. فاذا اطلق العنان للحرية الديمقراطية دون ضوابط محددة، فانه يصبح من الطبيعي ان تواجه الدولة السوفيتية تحديات قد تهدد كيانها ذاته. ولعل اهم هذه التحديات هي «المشكلة القومية»، في دولة تتعهد فيها الجماعات الاثنية والحضارية. «والمشكلة القومية» تمتد جذورها التاريخية الى أبعد بكثير من سياسات العهد الستاليني على خلاف ما يدعيه الكاتب، فقد خضعت القوميات، منذ امبراطورية بطرس الاكبر، لسياسة الضم القسري (الاستعمار الروسي القاري في اتجاه الشرق والجنوب). فهل يسمح الاتحاد السوفيتي الآن بالمضي في المسار الديمقراطي حتى منتهاه، أي ان يقبل حق القوميات في تقرير مصيرها، واعلان انفصالها واستقلالها التام عن الاتحاد السوفيتي ان رغبت في ذلك؟ ان الواقع يشير الى ان الحكومة السوفيتية الجديدة لن تسمح بالتمادي الى هذه الدرجة على نهج الديمقراطية والذي يؤدي بالضرورة الى تفكك اوصال الدولة. ولذلك اقدمت الحكومة على قمع حركات التمرد في الجمهوريات الآسيوية السوفيتية، ويتكرر الوضع الآن في جمهوريات البلطيق التي يدعي البعض عدم مشروعية ضمها الى الاتحاد السوفيتي في عام 1940 بحجة ان هذا الضم استند الى معاهدة غير مشروعة ابرمها الاتحاد السوفيتي مع المانيا النازية في اغسطس عام 1939، والتي تضمنت بروتوكولا سريا بشأن توزيع مناطق النفوذ بين الدولتين في منطقة اوروبا الشرقية. ويتساءل د. دسوقي كيف يبرر الاتحاد السوفيتي شرعية استمرار ليتوانيا (التي اعلنت استقلالها) ضمن الاتحاد بعد اعترافه بأن جمهوريات

البلطيق قد الحقت بموسكو بطريقة غير شرعية؟ ان طرح السؤال على هذا النحو ينطوي على مغالطة قانونية غير مقصودة من جانب الكاتب، ولكنها مقصودة من الدوائر الاعلامية الغربية التي تساند انفصال دول البلطيق عن الاتحاد السوفيتي واستقلالها.

صحيح ان حكومة غورباتشوف اقرت بعدم مشروعية المعاهدة السوفيتية ـ الالمانية لعام 1939، ولكنها لم تعترف بعدم مشروعية ضم جمهوريات البلطيق الى الاتحاد السوفيتي لان عملية الضم، التي تمت في اغسطس 1940، لم تستند الى المعاهدة المذكورة. فهي مجرد اتفاق سياسي تتعهد المانيا بمقتضاه بعدم معارضة امتداد النفوذ السوفيتي الى جمهوريات البلطيق. فلم تكن تلك الجمهوريات جزءاً من ألمانيا لكي تملك حق التنازل عنها (فاقد الشيء لا يعطيه). لذا فان السند القانوني لعملية الضم انما يرجع الى قرارات دستورية صادرة من برلمانات تلك الدول، ففي 16 يونيو 1940، وبعد هزيمة فرنسا وثبوت هيمنة المانيا على القارة الاوروبية، وجهت الحكومة السوفيتية انذارات متماثلة الى حكومات دول البلطيق الثلاث تدعوها الى العدول عن سياساتها المعادية للاتحاد السوفيتي (فقد اظهرت تلك الحكومات موالاتها لالمانيا النازية)، ولتحقيق ذلك فانه من المرغوب فيه تسليم السلطة في تلك البلاد الى القوى السياسية المحبة للسلام. وكان الاتحاد السوفيتي قد ابرم اتفاقيات متماثلة مع الجمهوريات الثلاث، خلال شهري اكتوبر ونوفمبر 1939، بشأن التعاون المتبادل نصت على التزام تلك الدول بتقديم تسهيلات الى القوات السوفيتية في حالة الحرب، أو خطر الحرب. واستنادا الى هذه الاتفاقيات احتلت القوات السوفيتية مواقع استراتيجية هامة في تلك البلاد ومارست ضغوطا لتشكيل حكومات موالية للاتحاد السوفيتي، على غرار ما حدث في بولندا وفي فنلندا على سبيل المثال، وقد وافقت برلمانات هذه الدول على اقتراح حكوماتها الجديدة بالانضمام الى الاتحاد السوفيتي، وقبلت الحكومة السوفيتية هذا الانضمام في 3 اغسطس 1940. فكأن السند القانوني لانضمام دول البلطيق الى الاتحاد السوفيتي هو تلك الروابط التعاقدية بين الطرفين، وليس المعاهدة السوفيتية الالمانية لعام 1939.

صحيح ان هناك مجالا للطعن في تلك الارتباطات التعاقدية لعيب «الاكراه»، وبالتالي عدم مشروعية الضم تطبيقا لمبدأ ان «العمل غير المشروع لا يرتب حقا قانونيا»، ولكن من المعلوم ايضا، في نطاق القانون الدولي، ان الاعتراف بوضع معين ـ حتى لو كان غير مشروع بداءة ـ يضفي على ذلك الوضع الصفة القانونية. وقد اعترفت معظم دول العالم بحدود الدولة السوفيتية بما فيها جمهوريات البلطيق الثلاث، بينما لم تحدد قلة من الدول ـ من بينها الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول اوروبا الغربية ـ موقفها من قضية مشروعية ضم تلك الجمهوريات الى الاتحاد السوفيتي. وجاءت وثيقة

هلسنكي لعام 1975 الخاصة بالامن والتعاون في اوروبا، والتي وقعتها خمس وثلاثون دولة اوروبية بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا، متضمنة اعترافا جماعيا بشرعية الضم بتأكيدها على مبدأ عدم المساس بالحدود الاقليمية القائمة في القارة الاوروبية. فقضية عدم مشروعية الضم التي يستند اليها البعض في معرض تأييد حق دول البلطيق في الانفصال عن الاتحاد السوفيتي واعلان سيادتها واستقلالها هي قضية زائفة لا تستند الى أساس قانوني سليم.

وفي الحقيقة فان قضية الانفصال هي في جوهرها قضية جيوبوليتكية واقتصادية اكثر منها قضية قانونية. ومن هذا المنظور، وبالرغم من ان الدستور السوفيتي لا يستبعد امكانية انفصال احدى الجمهوريات عن الاتحاد، الا ان الحكومة السوفيتية لن تألو جهدا لعرقلة أية محاولة انفصال. فلا توجد دولة في العالم، مهما بلغت توجهاتها الليبرالية، تقبل ان توقع طواعية على صك وفاتها. وربما نلمس هنا تبريرا، من بين مبررات أخرى لزيادة سلطات غورباتشوف الدستورية، كرئيس للدولة، لتمكينه من مواجهة حركات تحرر القوميات بحزم وصلابة.

ومن ناحية اخرى، فان التحدي الذي تثيره مشكلة الاقليات قد تترتب عليه تداعيات خطيرة - لم يشر اليها الكاتب - وتتعلق بمستقبل حكومة غورباتشوف وسياسته الاصلاحية، وهذا التحدي يأتي من جانب القوات المسلحة السوفيتية. فقد ظهرت بعض بوادر التذمر في صفوف القوات المسلحة بسبب تكليفها بقمع حركة التمرد في جمهورية اذربيجان. لان وظيفة القوات المسلحة هي الدفاع عن أمن الدولة في مواجهة عدوان خارجي قائم أو محتمل وليس القيام بأعمال القمع البوليسية في الداخل. واذا اضفنا الى ذلك تحفظات للقوات المسلحة على سياسة تحديد التسلح، وتقليص الانفاق العسكري، والانسحاب من دول اوروبا الشرقية والوسطى... الخ، يصبح الاحتمال واردا لتدخل القوات السوفيتية، بالاتفاق مع العناصر السياسية المحافظة التي ما زالت تتمتع ببعض النفوذ، لاجهاض سياسة غورباتشوف الاصلاحية، والعودة من جديد الى مفهوم القيادة المركزية المتشددة للحيلولة دون مزيد من اضعاف الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى.

وأخيرا يطرح د. دسوقي سؤالا عن مستقبل الماركسية في الاتحاد السوفيتي، دون ان يحدد موقفه من مقولتين رئيسيتين تدعي احداهما افلاس الماركسية والاشتراكية، بينما تدعي الاخرى ان اصلاحات غورباتشوف هي في جوهرها احياء للقيم الماركسية الاساسية، ويكتفي الكاتب في هذا الصدد بطرح خمس اشكاليات محددة:

الاشكالية الاولى وتتصل بالعلاقة الجدلية بين شكل النظام السياسي والآثار

المترتبة على سياسته ويبدو ان الكاتب يتبنى رأيا، قاله هنتجتون وبرجنسكي منذ الستينات، «بأن كلا من النظام السوفيتي والاميركي سوف يقتربان من بعضهما البعض بفعل متطلبات ادارة المجتمع الصناعي المتقدم، بحيث يأخذ النظام الرأسمالي أفضل ما في النظام الاشتراكي وبالعكس». ونحن نتفق مع هذا الرأي مضيفين اليه ان عملية الاقتباس المتبادلة لا تمس جوهر التباينات بين النظامين. فالاصلاحات الجارية الآن في الاتحاد السوفيتي، وان اقتبست بعض اشكال الرأسمالية الليبرالية، تنطلق من «الخيار الاشتراكي»، ولا تمس جوهر الاشتراكية في شيء (راجع في هذا الصدد، تعقيبنا على مناقشة د. اسماعيل صبري مقلد حول «التغييرات في اوروبا الشرقية: الى أين؟» والمنشور في **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد 17، العدد 4، شتاء 1989، ص ص 325-335).

والاشكالية الثانية تتعلق بالاعتراف بالتعددية السياسية، وهنا يرى الكاتب انه نظرا لطول مدة حكم الحزب الواحد فان عودة التيارات السياسية تأخذ شكلا متميزا وهو انبعاث الروح القومية. وقد يكون ذلك صحيحا فثمة شواهد على تجمع سياسي «للقومية الروسية»، وهي القومية الغالبة في مواجهة القوميات الاخرى، ولكن ذلك لا ينفي قيام تنظيمات سياسية اخرى تعكس التعددية الاجتماعية على مستوى الاتحاد ككل، وداخل كل جمهورية متحدة على حدة.

والاشكالية الثالثة تتصل بالعلاقة بين الايديولوجية والواقع، وبين النظرية والممارسة في العمل السياسي السوفيتي، والى أي مدى خضعت الاجتهادات الايديولوجية لاعتبارات مصلحة الدولة السوفيتية. وباستقراء تاريخ الاتحاد السوفيتي يتضح ان جميع الحكومات السوفيتية، منذ عهد لينين، طوعت الايديولوجية الماركسية لخدمة مصالح الاتحاد السوفيتي كدولة. ولا يشذ غورباتشوف عن هذا السلوك.

والاشكالية الرابعة تتصل بالعلاقة بين الماركسية والديمقراطية وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالاشكالية الثانية. صحيح ان ممارسة الماركسية في الاتحاد السوفيتي وفي الدول الاشتراكية الاخرى من بعده قد تمخضت عن تباين بين نمط الديمقراطية التعددية التي ارتبطت بالتطور الرأسمالي، وبين «المركزية الديمقراطية» التي افرزتها ممارسة الماركسية. ويتساءل الكاتب: هل العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية التعددية من جانب، والعلاقة بين الماركسية ومفهوم «الحزب الطليعي» وديكتاتورية الحزب الواحد من الجانب الآخر هي علاقة لزوم، أم يمكن فك الارتباط بين الامرين؟ واذا كان الكاتب لا يجيب صراحة عن هذا التساؤل فانه يمكن الاشارة الى واقع تاريخي منذ منتصف القرن التاسع عشر يفيد امكانية ممارسة الماركسية، والخيارات الاشتراكية الاخرى، في ظل التعددية.

«فالديمقراطية الشعبية» التي قامت في دول اوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة استندت الى فكرة التعددية والحكومات الائتلافية، ولم يحتكر الحزب الشيوعي الحكم فيها الا ابتداء من عام 1948 تحت وطأة اشتداد الحرب الباردة.

والاشكالية الخامسة والاخيرة تتعلق باعادة تعريف عناصر قوة الدول بالقياس الى عنصر التفوق الاقتصادي ـ التكنولوجي على حساب عنصر القوة العسكرية فهي، في رأي الكاتب وهو محق في رأيه، تحتاج الى معالجة مستقلة.

خلاصة القول، ان النقاط الهامة التي اثارها الكاتب في حاجة ماسة الى معالجات متعمقة توضح ابعادها ومدى ترابطها. ولا شك ان مناقشة د. علي الدين هلال دسوقي للتغيرات في الاتحاد السوفيتي هي دعوة صريحة الى مزيد من الاجتهادات لفهم هذه التغيرات واستنباط مدلولاتها وآثارها.